

الدرس الرابع: دراسات التكامل الإقليمي في العلاقات الدولية

- أهداف الدرس:

- التعرف على مفهوم التكامل الإقليمي من خلال تعريفه وبيان أنواعه وشروطه وأهدافه والمفاهيم المختلفة له كالمفهوم الأمريكي والروسي والصيني والعالم الثالثي، وكذا تحديد المصطلحات القريبة منه، وأخيرا التعرض لنظريات التكامل الإقليمي.

- أسئلة الدرس:

- ما مفهوم التكامل الإقليمي؟

- ما هي نظريات التكامل الإقليمي؟

- عناصر الدرس:

المحور الثاني: دراسات التكامل الإقليمي في العلاقات الدولية

أولا- مفهوم التكامل الإقليمي

1- تعريف التكامل الإقليمي

2- أنواع التكامل

3- شروط التكامل

4- أهداف التكامل

5- المفاهيم المختلفة لعملية التكامل (الأمريكي، السوفيياتي ثم الروسي، الصيني،

العالم الثالث)

6- تحديد المصطلحات القريبة من التكامل

ثانيا- قراءة في نظريات التكامل الإقليمي

1- المقاربة الدستورية

2- المقاربة الوظيفية التقليدية

3- المقاربة الوظيفية الجديدة

4- المقاربة الاتصالية

5- نظرية البناء التوافقي (كونسوسياسيوناليزم) consociationalisme

تمهيد:

يعتبر التكامل من أبرز المظاهر التي يتسم بها المجتمع الدولي المعاصر، لأنه من أنسب الأساليب لبناء علاقات اقتصادية دولية تعاونية في إطار إقليمي أو عبر إقليمي،

حيث اتجهت الدول إلى بناء تفاعلات سلمية خاصة في إطارها الاقتصادي كإستراتيجية جديدة لبناء علاقاتها الخارجية تحقيقا لمصلحتها الوطنية، وبالرغم من الاهتمام الذي لاقاه التكامل من طرف الدول في شقه العملي، بقي هذا التكامل موضوع اختلاف على مستوى البناء المفاهيمي والنظري، وهو الأمر الذي يحاول هذا الدرس توضيحه.

أولاً- مفهوم التكامل الإقليمي:

1- تعريف التكامل الإقليمي *intégration Régional*: إن المدلول اللفظي لكلمة التكامل هو جعل الأجزاء المتفرقة كلا متكاملًا، أي وحدة واحدة، ويأتي التكامل كمحاولة لإصلاح حالة الصراع التي تعترى العلاقات الدولية أو التخفيف من حدتها، نتيجة التباين في المصالح والأهداف الاقتصادية والقومية، والذي جاء في ظل غياب قانون دولي ملزم لعلاج تلك الصراعات بيد أن الدولة القومية لم تلجأ إلى الصراع كمنهج لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وإنما اعتمدت أيضا على النهج التعاوني لتحقيق ذلك، ولقد ساهمت عوامل عدة في تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول، منها تطوير التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، وارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى زيادة المشاكل الاجتماعية والبيئية على المستوى الإقليمي والدولي، الأمر الذي استدعى تضافر الجهود لتطوير التعاون على جميع الأصعدة، وبالنظر إلى حالات التكامل التي سادت بين الدول، يتضح أنها كانت تعبر عن إرادة سياسية تضمن من خلالها تدعيم الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء، أو أنها تندرج تحت منطوق وظيفي مرتبط بتحقيق حاجات أساسية، يمكن توافرها عبر تعزيز التعاون والاتصال بين شعوب تلك الدول. إن تعريف التكامل أكثر صعوبة، فقد يفهم بوصفه "حالة" أو "عملية" على أنه وصف لنظام وعناصره الموجودين مسبقا، أو على أنه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين، وبشكل عام فقد طرح "ويلسي" (Wallace) تعريفا واسعا للاستدلال على هذا المفهوم بقوله: "وجود أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابقا، وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئيا في طابعها، واجتماعية جزئيا، وسياسية جزئيا".

وقد ساهمت نظريات التكامل والاندماج خاصة نظرية الوظيفية الجديدة في تطوير وإبراز أهمية مستوى التحليل الإقليمي، وهناك اتجاهين في طرح فكرة التكامل الإقليمي:

*الاتجاه الأول: ينظر إلى التكامل كـ"حالة" أو "شرط" *Condition*، أمثال: "دويتش" *Deutsch*، "واتزيوني" *Etzioni*. ويعرفه على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسق

بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها، إلا أن هذا التعريف تعرض للنقد إذ أنه تعريف متسع، إذ يجعل من كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من مفهوم التكامل لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من جهة والتنسيق والتعاون من جهة أخرى.

*الاتجاه الثاني: ينظر إلى التكامل بوصفه "عملية" أمثال: "هاس" Hass، "جوهان جالتونج" Johan Galtung، "تشارلز بنتلاند" Charles Pentland أي هو عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات، والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، ومنه فعملية التكامل تتضمن نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات و مؤسسات إقليمية.

أما أشكال التكامل هي الفيدرالية Fédéralisme والكونفدرالية Confédéralisme والتعددية Pluralistic والوظيفية Functionalism والوظيفية الجديدة Neofunctionalism وتركز نظريات التكامل الإقليمي على شروط العملية التكاملية ومتطلبات نجاحها. تاريخياً يمكن أن نميز درجات مختلفة من التكامل بين البلدان من حيث العمق والسطحية:

*التكامل السطحي Shallow intégration يتضمن فقط تخفيض أو إزالة الموانع للمتاجرة في السلع.

*التكامل العميق: Deep intégration يتضمن العناصر الإضافية لتنسيق السياسات الوطنية.

ويشير التكامل الاقتصادي إلى تشكيل التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة.

تختلف دوافع وأهداف التكتل في الدول النامية عن الدول الصناعية، فهذه الأخيرة تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، أما الدول النامية فتسعى لتنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود كأساس الإقليمية قائم على فكرة التكتل.

2- أنواع التكامل: تكامل سياسي، ثقافي، عسكري،... على أساس موضوع أو مجال التكامل. من الناحية المنهجية هناك مقاربتين:

- المدخل الدستوري (المباشر): عن طريق دستور يجمع كل الأطراف المتحدة.
- المدخل المرحلي (غير المباشر): وفيه نجد:
- الوظيفية الأصلية: رائدها دافيد ميتزاني، تبلورت في المؤسسات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ترى أن التكامل يحدث على المستوى الدولي الكلي.
- الوظيفية الجديدة: رائدها كارل دويتش، ترى أن التكامل يحدث على مستوى إقليمي (الانتشار)، أي التكامل في إطار ضيق مثل ما يجسده الإتحاد الأوروبي.

3- شروط التكامل: كلها نظرية (قد تتوفر الشروط ولا يتحقق التكامل والعكس صحيح)

- التجانس الاجتماعي: هو تقارب وتشابه القيم الاجتماعية داخل الوحدات المعنية بعملية التكامل، وهذا التقارب والتشابه قد يمتد إلى غاية الثقافات والإيديولوجيات الوطنية في مجتمعات التكامل.

- تشابه القيم لدى النخب الحاكمة والمسيطرة في المجتمع، قد تكون اقتصادية، سياسية، ثقافية،... (لأن النخب هي التي تجر قاطرة التكامل وتصنع الإرادة في هذه العملية).

- المصلحة المشتركة: يجب أن تكون للدول المتكاملة مصلحة موحدة من عملية التكامل، قد تكون سياسية، اقتصادية....

- انخفاض التكاليف المرتبطة بعملية التكامل، بحيث يجب أن لا تتعدى حدود المنفعة المتوخاة، وأن لا تكون على عائق دولة واحدة (ربما يكون التحمل من طرف دولة أو دولتين مؤقتا وهذا إذا توقعت نجاحا وتعويضا.

- مدى تأثير البيئة الخارجية على عملية التكامل: البيئة الخارجية هي الدول المؤثرة على الساحة الدولية أو في المجال الإقليمي لمنطقة معينة.

4- أهداف التكامل:

- تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية.

- حل النزاعات العالقة بين الدول المتكاملة، والقضاء على بؤر التوتر والخلاف بين الدول داخل التكامل خدمة للأجيال القادمة، كذلك القضاء على مشاكل الحدود في إطار العملية التكاملية.

- بناء ما يسمى وسيلة للمنافسة الدولية: النظام الدولي الجديد يستلزم تكتلات إقليمية وجهوية وهذا عن طريق عملية التكامل.

5- المفاهيم المختلفة لعملية التكامل:

5-1. المفهوم الأمريكي: الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت بشكلها الحالي وفقا لتجربة تاريخية في ميدان التكامل، والحرب الأمريكية كانت دفاعا عن ترابها، لذا كانت منذ القدم ترى في التكامل الجهوي ظاهرة قديمة في العلاقات الدولية، وعن طريق التكامل يمكن القضاء على المشاكل الدولية، وهذا ما دفعها إلى تأييد التكامل في أوروبا الغربية، وكانت تلح وتشتترط على الدول الأوروبية ضرورة التعاون والتنسيق في كافة المجالات حتى يكون لمساعداتها أثر في أوروبا، ورغم وصول الوحدة الأوروبية إلى منافسة الولايات المتحدة إلا أن نظرة هذه الأخيرة لم تتغير اتجاه ظاهرة التكامل (هدف إيديولوجي: الإتحاد الأوروبي كخط حاجز أمام الإتحاد السوفياتي).

بعد سقوط الإتحاد السوفياتي حدث تغيير مهم في نظرة الولايات المتحدة لعملية التكامل، وعارضت أوروبا الموحدة في كثير من المجالات خاصة التجارية. التكتلات الاقتصادية الدولية يمكن أن تشكل خطرا وعدوا للولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين. هناك عدة أطروحات فيما يخص عدو أمريكا المستقبلي: طرح اقتصادي، حضاري، استراتيجي.

5-2. المفهوم السوفياتي ثم الروسي: الإتحاد السوفياتي تكون بعد حرب أهلية وبعد تجربة تكاملية، وهي تختلف عن تجربة الولايات المتحدة (التي كانت إرادية)، حيث أنها كانت قسرية وإجبارية على دول أوروبا الشرقية (الكوميكون، وارسو) فالإتحاد السوفياتي كان يرى أن مسار التكامل في أوروبا الغربية هو لمحاصرة الإتحاد السوفياتي، وهو إستراتيجية إمبريالية غربية، النظرة كانت متذبذبة، في بعض الأحيان التكامل الأوروبي هو للقضاء على الهيمنة الأمريكية في أوروبا. بعد التحولات الدولية تغير موقف روسيا نوعا ما نحو التكامل والاندماج خاصة في أوروبا الغربية، وهذا بعد ظهور الخلافات بين دول هذه الأخيرة مع الولايات المتحدة.

3-5. **المفهوم الصيني:** هناك تناقض في الموقف أو نظرة ازدواجية بالنسبة للصين اتجاه عملية التكامل، فهي ترى أنها وسيلة لتقليص حجم ووزن كلا من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، حيث يؤدي بها إلى بلوغ نفس مستواهما، لذا سعت إلى خلق عالم تعددي. ولكن من ناحية أخرى في محيطها الجغرافي عارضت كل عملية تكاملية لأنها تشكل تهديدا لمصالحها في المنطقة.

4-5. **مفهوم العالم الثالث:** عملية التكامل مهمة وأساسية لإنجاح سياسات التنمية والعصرنة داخل هذه الدول، ولكن هذه العملية كانت دائما تصطدم بالنزعة القطرية للدول (محاولات الوطن العربي خير دليل لذلك)، وبالرغم من ظهور محاولات شكلية NAFTA، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، السوق المشتركة لشرق إفريقيا، إلا أنها لم تؤد إلى أية نتيجة تذكر، ويبقى المشكل هو التناقض بين النظرة القطرية والتكامل الجهوي.

6- تحديد المصطلحات القريبة من التكامل:

- الاندماج يعني عملية التحاق عضو (أو وحدة سياسية) بعضو مسبق بهياكله وآلياته..... إلخ. حسب ارنست هاس: الاندماج هو "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد، تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".

ويرى ليون ليندبرغ إن الاندماج هو "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيه لمؤسسة جديدة" فهو بذلك عملية ممتدة في الزمن، أما كارل دويتش: الاندماج فيعرفه بأنه "الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية، وتمائلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور وبشكل سلمي".

إن فالاندماج هو: عملية وحالة نهائية، على حد سواء. ويكون هدف الحالة النهائية عندما تندمج الأطراف الفاعلة هي تكوين جماعة سياسية. وتتضمن العملية أو العمليات الوسائل أو الأدوات التي تتحقق بوساطتها تلك الجماعة السياسية. ثمة شرط هام ينبغي إدراجه على الفور. يجب أن تكون عملية الاندماج (التكامل) طوعية ويتوافق الآراء. أما الاندماج الذي يجري بالقوة والقسر فهو امبريالية.

- الوحدة عادة ما يقصد بها الدمج المباشر لوحدين تحت اسم واحد.

- الاعتماد المتبادل لا يختلف كثيرا عن مصطلح التكامل، هذا الأخير هو شكل أرقى

للاعتدال المتبادل بين مجموعة من الدول.

- التكامل الاقتصادي: يرى G.Myrdal أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن

العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها " نزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة

وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل

أيضا على المستوى الإقليمي". ويعرفه (B-Balassa) على أنه: "عملية وحالة، فيوصفه

"عملية " يتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين

الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها،

أما بوصفه "حالة" أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن

الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية"،

أما Tinbergen فيعرفه على أنه: "عملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها (B-

Balassa) وبالتالي فهو "عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية

الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون".

- التكامل يختلف عن التحالف لكون الثاني هو اتفاق دولتين أو أكثر على التصدي

لخطر مشترك، وعادة ما يكون التحالف موجها ضد طرف آخر، أو لتحقيق هدف معين.

ويقصد بالتحالف -بشكل عام- يعبر عن التزام مجموعة من الدول بتنظيم تعاونها ضد دولة

أو دول أخرى في ظروف معينة، فهو بذلك اتفاق بين وحدتين سياسيتين أو أكثر بالتعاون

المتبادل، أو التحرك في المجال العسكري، بغية التصدي للخطر المشترك، ولقد انتهج معظم

الباحثين، نهج "David Edwards" في أن تعبير التحالف يستخدم دلالة على التزام تعاقدي

من النوع السياسي والعسكري المتبادل بين عدد من الدول، موجه ضد دولة محددة ولو لم

تكن مسماة... وعادة ما تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية.

- التكامل والتعاون يختلفان، بحيث أن التعاون يعتبر بمثابة محاولة لتقريب سياسات

الدول في مجال أو مجالات معينة ولا يؤدي في معظم الأحيان إلى تشكيل مؤسسات دائمة.

ومنه يقصد بالتعاون الإقليمي: Régional coopération مجموعة مكثفة من

التعاملات والاتصالات في المجالات المختلفة، التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم

درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا، أو منتمين إلى دين واحد، أو ذوي أصول عرقية واحدة.

إذا تم الربط بين التعاون والإقليمية، فالأمر هنا يتعلق بالتفاعلات في إقليم جغرافي معين، وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم، وعادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجهات معينة.

والتعاون الإقليمي هو مفهوم وسيط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة إقليمية معينة، وهو وسيط لأنه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، وبين التعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى، ويرتبط بمفهوم التعاون مفهوم الانتشار فهناك أنماط من التعاون تنزع نحو الانتشار لمناطق أخرى و بهذا تعزز السلوك التعاوني.

هناك مجموعة من الخصائص يجب توافرها لتحقيق التعاون الإقليمي مثل القرب الجغرافي، التوافق الثقافي والسياسي والاجتماعي، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل، إقامة منظومات مؤسسية مكثفة لتسهيل عملية الوصول إلى حل وسط والقضاء على الاختلافات، وجود نمو اقتصادي فعال ومؤثر للدول المشاركة الذي يستمر بالتعاون مع الدول الأخرى.

أشار كينغ أوهاما في مقالته *The rise of the région state* إلى نوع ثالث من أنواع التعاون الإقليمي فقد تحدث عن الدولة الإقليم *Region-state* التي تنشأ عن أقاليم اقتصادية طبيعية فيقول: " إن هذه الدولة الإقليم من الممكن ألا تقع داخل نفس الحدود الجغرافية لأمة ما، سواء كان ذلك من جراء حادثة تاريخية أم لا، فأحيانا تتكون هذه الوحدات الاقتصادية المتميزة من أجزاء من الدول كتلك التي تجمع شمال إيطاليا وليس كاتالونيا، السالك، لورين أوبادن، وارتر مبورج، وأحيانا ما تشكلها نطاقات اقتصادية تتخطى الحدود القومية، كالتي تجمع بين سان ديجو، تجوانا، هونغ كونغ جنوب الصين، أو التي تتألف من مثلث النمو المتكون من سنغافورة وجيرانها من الجزر الإندونيسية، ففي الأيام الحالية والتي تتلاشى فيها الحدود تتواجد هذه النطاقات الاقتصادية تلقائيا ويصبح الأمر الجدير بالأهمية هو أن يمتلك كل اتحاد منهم مفتاح المشاركة الناجحة ".

وتعبر الدولة الإقليم على نموذج التكتل الصناعي التجاري، الذي لا يشترط أن تكون العلاقات بين دول، بل يمكن أن تنشأ بين مناطق داخل الدولة الواحدة، أو مناطق في دول متعددة لا يشترط فيها التقارب الجغرافي بقدر أهمية التكامل الصناعي بينها.

هناك اعتقاد بوجود اختلاف أساسي بين التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي، فحسب كريستيانزنان Christiansen التكامل الإقليمي حدث في أوروبا في حين التعاون الإقليمي هو نوع من خصائص ظاهرة الإقليمية في العالم، لكن هيتني Hettne يشير إلى أن التكامل الإقليمي يعود إلى الحديث عن الإقليمية التقليدية التي تركز على العلاقات بين مجموعة دول متجاورة.

هناك مجموعة من الخصائص يجب توافرها للحصول على تعاون إقليمي حسب عبد المنعم سعيد تتمثل في القرب الجغرافي التوافق الثقافي، والسياسي والاجتماعي، والقضاء على الاختلافات، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل، إقامة منظومات مؤسسية، أما حسن أبو طالب يضيف ثلاث شروط لاكتمال تعاون إقليمي مستقر وهي:

- وجود نخب سياسية تلتزم بالتعاون الإقليمي وتؤمن بمسؤولياته الجماعية وعوائده المتوازنة.

- رأي عام ضاغط من أجل التحول إلى التفاعلات الإقليمية المفتوحة.

- تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار التعاون الإقليمي.

- **التكامل والتنسيق:** هذا الأخير يعني التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق المشاورات والاتصالات المكثفة التي عادة ما تتم عن طريق جهاز معين قد يكون دوليا أو جهويا، وعادة ما يصل في النهاية إلى تحقيق أهداف وتقارب.

- **التكامل والجهوية:** الجهوية عبارة عن فلسفة، ظهرت كشكل سياسي (في العالم

الثالث) ، بينما التكامل يتخطى هذه النزعة لأن أهدافه غير أهداف الجهوية.

- **الشراكة:** تعتبر الشراكة إستراتيجية وطريقة متبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص معين وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات هذا علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون بين الدول وباختلاف الأهداف التي تسعى إليها الشراكة. وتتضمن تعاونا دوليا سياسيا كان أو في شكل مساعدات اقتصادية أو تقنية أو مالية بين عدة دول، ما يميز هذا المفهوم هو قضية وجود الأجهزة الدائمة كما أنه توجد هناك مصالح مشتركة.

- **التبعية:** عبارة عن علاقة يطبعها القوة بين الأطراف، حيث أن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له باستغلال الطرف الضعيف بما يضمن تقدمه على حساب تخلف الثاني، وعليه فالتبعية تقوم على فكرة التلازم بين التقدم والتخلف. كما تعرف التبعية بهذا الشكل على أنها اعتماد متبادل غير متنسق أو غير متكافئ، كما أنه لا توجد مصالح مشتركة. وكما بين كيوهان وناي (1977) فإن الترابط غير المتوازن يفترض دائماً حساسية مرهفة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصالح لكل الأطراف بل إن ما يميز مثل هذه العلاقات هو غياب مصالح مشتركة. لذا تتميز التبعية بأنها علاقة لا تهدف إلى خلق مؤسسات أو أجهزة دائمة.

- **الفوق قومية:** ويعبر هذا المفهوم على الانتقال الحاصل على مستوى دراسة العلاقات الدولية ويقصد بذلك التحول من المنظور الواقعي التقليدي إلى منظور تعددي أوسع من السابق بحيث تم الانتقال من التصور السائد بسيطرة الدولة على الحياة السياسية بما فيها التفاعل مع المحيط الخارجي إذ أنه لم يعد الحديث عن علاقات بين وحدات تمثلها الدول فحسب، وإنما اتسعت تلك العلاقات لتضم أنواعاً أخرى من العلاقات. فالفوق قومية تهتم عموماً بالمسارات السياسية ضمن الدول، وتركز على الروابط بين المجتمعات والأفراد أكثر من العلاقات التي تجمع الدول، وذلك نتيجة التطور الهائل في المجال التكنولوجي وفي مجال النقل والاتصال و كذا تبادل السلع... الخ.

- **الجماعة الإقليمية Regional Community:** تشير إلى العملية التي بواسطتها يتحول الإقليم إلى فاعل نشيط بهوية متميزة وبشرعية وبهيكل صنع-القرار في إطار العلاقة مع مجتمع مدني إقليمي متجاوب تقريباً ومتجاوزاً الحدود القديمة للدولة، تدل الجماعة الإقليمية على التقارب والتوافق بين الأفكار الإقليمية المتناقضة أحياناً، وبين المنظمات والعمليات ضمن إقليم معين.

- **المنظمة الإقليمية:** عرفت المنظمة الإقليمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها : " تلك الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عدداً من الدول تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المشتركة والتقارب الجغرافي واللغوي والتاريخي والروحي، وتتعاون جميعاً على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلمياً وعلى حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقتها وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية.

وفق هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من المميزات الخاصة بالمنظمة الإقليمية ممثلة فيما يلي:

- هيئة دائمة مشكلة من دول.
 - تجمع بين الدول روابط جغرافية و مصالح مشتركة و روابط حضارية ثقافية.
 - هدفها هو إحلال السلم والأمن في النظام الدولي.
 - العمل على تنمية علاقات اقتصادية وثقافية من خلالها تخلق شبكات حوار واتصال بين الدول وهو ما يعزز من الاستقرار الدولي.
 - أساس الإقليمية أو تجسيدها يكون من خلال إقامة منظمات إقليمية.
- رغم تقديم منظمة الأمم المتحدة تعريفا واضحا حول المقصود بالمنظمة الإقليمية، فإن هناك اختلاف بين بعض الباحثين حول مفهوم المنظمة الإقليمية، فأكثرهم يعتبرون أن الانتماء إلى منظمة واحدة واتسام الدول بالجوار الجغرافي هما شرطان مطلقان لتعريف المنظمة الإقليمية.

في حين تعتبر أقلية أن كل منظمة لا تكون شروط العضوية فيها مفتوحة بشكل عام لكل الدول فهي بالتالي منظمة إقليمية حتى ولو ضمت دول من مناطق مختلفة، إلا أنه ومع تطور الإقليمية كظاهرة وبروز الإقليمية الجديدة ساعد هذا على تطور المنظمة الإقليمية من حيث تركيبها الهيكلية وكذلك من حيث وظائفها العملية، وخاصة مع بروز ظواهر جديدة تميز بها النظام الدولي الجديد عن غيره من الأنظمة الدولية السابقة.

ثانيا - قراءة في نظريات التكامل الإقليمي

1- المقاربة الدستورية: هي الأسبق في الظهور، وأهم ميزة لها هي أنها تهدف إلى بناء سلطة عليا من خلال عملية الاندماج. إي (إنشاء كيان سياسي دستوري يمتد إلى مختلف الدول المشكلة لهذا الاتحاد). وقد تكون له شخصيته الدولية المستقلة عن الدول الأخرى فيكون الكيان فيدرالي، وقد تحتفظ الدول بنوع من سيادتها فيكون الكيان كونفيدرالي يهدف الاتجاه الدستوري إلى إيجاد سلطة سياسية عليا تؤطر عملية الاندماج سواء عن طريق إذابة شخصية الدول الأطراف في دولة واحدة (فيدرالية)، أو الإبقاء على سيادة الدول ضمن روابط دولية تنشأ بموجب معاهدة (كونفيدرالية). وتعتمد هذه المقاربة على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة، كما ينطلق هذا الاتجاه من مسلمات توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها للأمور من منظور الربح

والخسارة، حيث إن كثيرا من القضايا والمجالات لا يمكن معالجتها مباشرة نظرا لتعقيدها فتلجأ الدول عندئذ إلى التكامل بهذه الصيغة، ولكي تتجح عملية الاندماج الدستورية لا بد من توفر شرطين:

- وجود تيار وحدوي في القيادة السياسية للدول المعنية يرى في الفدرالية ترجمة عملية لأفكاره وطموحاته. (وجود رغبة قوية في الوحدات لدى النخب الوحدات السياسية).

- وجود تيار وحدوي على الصعيد الشعبي يملك أدوات الضغط على القيادات بشكل يفرض عليها اتجاها وحدويا يأخذ الشكل الفدرالي.

أ- **الاتحاد الفدرالي:** هو دولة مركبة تنشأ عن اتحاد عدة دول ويتميز هذا الاتحاد بتنازل الدول الداخلة فيه عن بعض اختصاصاتها لصالح الدولة الفدرالية وخصوصا في مجال الشؤون الخارجية والدفاع والأمن والجنسية والشؤون الاقتصادية.

وهناك دستور فدرالي يتولى توزيع السلطات بين الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية لأعضاء الاتحاد، ويضم الاتحاد عددا من الأجهزة المركزية التي تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي مستقلة عن أجهزة الدول الأعضاء في الاتحاد. وتأخذ السلطة التشريعية الفدرالية عادة بنظام المجلسين: مجلس يضم الدول الأعضاء في الاتحاد على قدم المساواة، ومجلس آخر يراعى في تشكيله تمثيل تلك الدول على أساس يتناسب مع عدد السكان.

فيما يتعلق بديناميكية التكامل فإن الهدف الأساسي من الفدرالية هو إيجاد إطار سياسي فوق قومي يكون الموجه لحركية التكامل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر أنصار هذا الاتجاه انه ضروري في حالة الدول الصغرى لأنه لا يتطلب منها إن تتخلى كليا عن سلطاتها إلى جانب انه يضع ضوابط على السلطة المركزية الجديدة، ويدخل هذه الدول في صيغة يصبح من الصعب في ظلها حدوث نزاعات بينها ويشكل نوعا من الأمن الجماعي فيما بينها. (1971/ الإمارات العربية المتحدة)

ب- **الاتحاد الكنفدرالي:** الكونفيدرالية هو تجمع لعدة دول ذات سيادة تلتزم فيما بينها بعدد من الالتزامات المتبادلة، وهو يقوم على أساس معاهدة متبادلة تحدد فيها القواعد والمبادئ والآليات، وتحافظ هذه الدول على شخصيتها الدولية الاعتبارية، وكذا صلاحياتها الدولية، وتهدف الكونفيدرالية إلى إقامة تعاون والتنسيق في قطاعات معينة خاصة في

مجالات السياسة الخارجية، الدفاع، التجارة، وقد يقتضي ذلك إنشاء مجموعة من الأجهزة الكونفدرالية التي توّطر العمل المشترك للدول الأعضاء

عموماً، يعتبر الاتحاد الكونفدرالي كياناً ضعيفاً وقليل الفعالية، لأن عمله يتطلب المساهمة الفعلية من قبل الدول الأعضاء، كما أنه يبقى أسير التقلبات الحاصلة على مستوى القيادة السياسية للدول، مما يؤثر سلباً على تبني خطة عمل طويلة المدى. وبسبب محدودية النموذج الكونفدرالي لجأت بعض التجارب إلى الانتقال إلى الاتحاد الفدرالي كما حصل مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن التاج البريطاني في 1776، وكذلك بالنسبة للكونفدرالية السويسرية التي تحولت إلى فدرالية منذ 1848.

تعتمد المقاربة الدستورية على متغير محدد في تفسير التكامل وهو القرار الحكومي للدول المتكاملة حيث تقر السلطات العليا في كل دولة تبعاً لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق منافع التكامل المتنوعة بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد المترتبين على الدخول في العملية التكاملية ويكون الهدف من ذلك هو تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن.

وفي هذا الإطار فإن الدول المتكاملة ترتبط معاً بروابط دستورية متينة يصبح معها - من وجهة نظر الاتحاديين - حصول النزاع والحروب أمراً مستبعداً ويتشكل في هذا الإطار نوع من الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري وما يكفله من آليات لحل النزاعات بين الوحدات المتكاملة.

2- المقاربة الوظيفية التقليدية: تقوم الوظيفية على منهج معاكس للمنهج الدستوري، إذ إن منطق التكامل لا يجب أن يكون فوقياً (دستورياً)، بل بالتركيز على التعامل مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول.

وتهدف الوظيفية إلى تجنب قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون. وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والاهتمامات المشتركة بين الدول وهو ما يؤدي في نهاية الأمر إلى إقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية والمنفعية.

ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى لاحظ ميثراني أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، واعتبر

أن الصراع والحرب هما نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة، وكبديل لهذه الوضعية اقترح ميثراني الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للتكامل الإقليمي الدولي.

يقول ميثراني: "إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف، لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن ايلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين، وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فانه من الممكن انجاز التكامل الدولي."

وتعتبر هذه المدرسة إن التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال إعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية وذلك بمنحهم الصلاحيات المطلقة في إعداد وتنفيذ السياسات في المجالات الدنيا. وهذه السياسات لا بد أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة في الدول المعنية ، كما أنها ستؤدي حتما إلى خلق تعاون في مجالات أخرى وفق مبدأ التعميم ramification أو الانتشار . spill-over وهكذا تصبح السلطة السياسية أسيرة شبكة من الأنساق المصلحية وتصبح الدول غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت، بحيث يصبح ثمن تعطيل الأطر الوظيفية الجديدة من قبل السلطة السياسية أمراً مكلفا جدا. وعليه فان التركيز يتوجه إلى توفير لرفاه والرخاء الاقتصادي بدل الدخول في متاهات وصراعات السياسة العليا.

وحسب الاتجاه الوظيفي، فانه ليس ضروريا إن يحدث إي تغيير في البنية السياسية للدولة باتجاه انصهار سياسي، ولكن ما يحدث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العالمية، وتتحول هذه القيمة وهذا الدور إلى المنظمات الوظيفية المتخصصة، مثل الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي... أي أن مفهوم السيادة يتغير.

على العكس من النظريات الدستورية التي تعتبر القرار السياسي هو المتغير المستقل في تحديد التكامل تنظر المدرسة الوظيفية بعين الحذر إلى القرار السياسي والمسائل المتعلقة بالسيادة فتعتبرها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل حيث تحرص الدول والسلطات القائمة فيها بشدة على عدم التفريط فيها وتدعو إلى التركيز على التكامل في الميادين الفنية والاقتصادية والثقافية التي لا تتمتع بهذه الدرجة من

الحساسية ومن ثم يميز الوظيفيون بين نوعين من السياسات: السياسات العليا وهي تلك الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع والسياسات الخارجية والسياسات الدنيا وهي الأقل حساسية وأكثر قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية والعلمية والرياضية... إلخ وظل ميثرائي متفائلاً بإمكانية كسر الروابط التقليدية بين السلطة والدولة وربط المجتمعات المختلفة بشبكة من النشاطات الاقتصادية والثقافية التي تتجاوز الدولة والإقليم وتوسع إلى الكونية حيث عارض ميثرائي التكامل الإقليمي لأنه يؤدي - حسب رأيه - إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية مما ينقل الصراعات من صراعات بين الدول إلى صراعات بين أقاليم كما عارض ميثرائي المدرسة الدستورية مؤكداً على أن يكون التكامل تعبيراً عن مصالح الجماهير في الدول المختلفة وليس فقط شكلاً تنظيمياً فورياً إذ أن هذه المصالح الجماهيرية المنفعية هي الكفيلة بإقامة "مجتمع" دولي مسالم متماسك و ليس مجرد توقيع الاتفاقيات والمواثيق بين الدول.

ويرى الوظيفيون أن التكامل في مجالات السياسة الدنيا والذي يجب أن يكون له مردود منفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة والأنساق المشتركة ويفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاز سياسات رشيدة خالية من العنف ويدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول أو حرب باهظاً مما يقلل من إمكانيات لجوء القيادة السياسية لهذا الفعل كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطرق تجريبية ويصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلاً من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.

وهكذا تعطي المدرسة الوظيفية دوراً هاماً لجماعات الضغط والجماعات الوسيطة التي تعبر عن مصالح الجماهير في التكامل وتستطيع فرض هذه المصالح على قياداتها.

تعرضت الوظيفية للنقد من قبل كل من الوظيفيين الجدد والاتصاليين وخاصة ما يتعلق بالفصل بين السياسة الدنيا والعليا وافترض الانتقال من التكامل على المستوى الوظيفي غلى المستوى السياسي تلقائياً كما انتقدت من حيث افتراضها بإمكانية اقتطاع أنشطة معينة من أنشطة الدول المتكاملة دون أن يتأثر ذلك بالقرارات السياسية التي قد تعوق التكامل الوظيفي

نفسه أو أن يؤثر ذلك التكامل الوظيفي في السياسة العليا مما قد يهدد بإيقافه من جانب القيادات السياسية.

3- المقاربة الوظيفية الجديدة: إن الوظيفية الجديدة هي امتداد ورد فعل للوظيفية الأصلية في نفس الوقت، وإذا كانت هذه الأخيرة قد اعتمدت بشكل كبير على إسهامات ديفيد ميتزاني إلى درجة ارتباطها باسمه، فإن الوظيفية الجديدة ركزت بدرجة كبيرة على إسهامات إرنست هاس، الذي رفض فكرة عزل القضايا التقنية على السياسية كما فعل ديفيد ميتزاني، غير أن هذا لا يعني البتة أن إسهامات بقية المفكرين الوظيفيين الجدد كأميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni و كارل دويتش Karl Deutsch وجون غالتينغ وبروس روسيت وجوزيف ناي وغيرهم ليست من الأهمية بمكان من حيث القيمة العلمية والعملية، بل أن كل مساهمة من المساهمات تمثل مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة التكاملية.

- إرنست هاس Ernst Haas وتكامل القطاعات: يرى "إرنست هاس" بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، ويعتقد أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الاقتصادي، وأن قيمتها تتجاوز الالتزام السياسي، وقد ارتكز "هاس" مثل "ميتزاني" على عامل الانتشار معتبرا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة وهكذا تتحقق عملية التكامل.

حدد "إرنست هاس" شروطا للوظيفية الجديدة، بحيث تؤدي برامج التعاضد الدولي إلى تعظيم الرفاهية والتكامل معا، لخصها في الآتي:

- أن تكون محددة وظيفيا، أي أن يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية.
- أن تكون لممثلي الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.
- أن تكون الدول أو المجموعات الممثلة في المنظمات الدولية متجانسة حضاريا.
- يتوجب حدوث تفاهم بين النخب الرسمية والأهلية، المتشابهة المصالح عبر الحدود، وإعادة تشكيل مصالحها لترتبط بالمستوى فوق القطري

ويذهب "هاس" إلى حد جعل عملية التكامل مرتبطة بالنظام الدولي المقترح بالمستقبل ويقول: "إذا فهمنا الوضع الحالي على إنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية فإن على التكامل أن يحدد العملية

التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية.

باختصار، فإن وظيفة هاس الجديدة تركز على ثلاثة عناصر أساسية وهي : عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليميا كان أو دوليا لإنشاء العملية التكاملية وعنصر التسييس التدريجي أما العنصر الثالث فيتمثل في مبدأ التعميم أو الانتشار (التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى).

- أميتاي ايتزيوني Amitai Etzioni ومراحل وفرضيات التوحيد السياسي يرى أن التكامل هو عملية امتلاك وسيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، من خلال وجود مركز لاتخاذ القرار، هذا التعريف من ايتزيوني ينطلق من فرضية أن عملية التكامل الاقتصادي تسبق عملية التوحيد أو التكامل السياسي، ويرى ايتزيوني بان عملية التكامل تمر بأربعة مراحل تتمثل في:

- مرحلة ما قبل التوحيد: حيث تدخل الدول والأطراف في علاقات من الاعتماد المتبادل، يشجعها على المزيد من التعاون.

- عملية التوحيد: إن الدخول في عملية التوحيد، يتم حسب ايتزيوني على أساس حوافز قسرية بوجود تهديد أمني مشترك، أو حوافز نفعية بإدراك وتوقع الأطراف للمكاسب المشتركة والفردية، كما أن أحد الحوافز التي تدفع إلى التكامل هو شعور الأطراف بهوية مشتركة، وهذه الحوافز تعمل النخب السياسية على إبرازها وتقويتها.

- عملية التوحيد من خلال القطاعات: في هذه المرحلة تنتشر عملية التوحيد من قطاع لآخر.

- مرحلة الانتهاء: وصول عملية التكامل إلى المرحلة النهائية يختلف من تجربة لأخرى، وتختلف مستويات وعمق التكامل أيضا.

وأهم ما استخلصه ايتزيوني من نموده:

- أن النخبة الخارجية، تشجع وتدعم عملية التوحيد إذا تطابقت مصالحها وأهدافها مع مصالح وأهداف النخبة المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى للوحدة.

- إن الاتحادات ذات النخب القليلة، يرجع لها النجاح أكثر من تلك التي تضم نخبا عديدة.

- أن ديناميكيات التوحيد في الدول النامية تكون أقل احتمالاً للنجاح من الجهود التوحيدية في الدول المتقدمة، وأما تفسيره للفكرة الإقليمية قال بنفس تحليل كارل دويتش، فقد قام بتفسير وجود الأقاليم والتعاون المؤسساتي الإقليمي عن طريق التركيز على الثقافة المشتركة كمتغير أساسي وكذلك التركيز على (المعطيات أو المعلومات حول التنقلات الداخلية للأشخاص، السلع، رؤوس الأموال والخدمات).

- **جوزيف ناي وميكانيزمات وشروط التكامل:** يرى ناي بأن هناك مجموعة من الشروط لأية تجربة تكامل وهذه الشروط في حد ذاتها مرتبطة بمؤشرات وميكانيزمات التكامل وهي:

- تجانس وتقارب الاقتصاديات وهذا الشرط يأخذ بعين الاعتبار متوسط الدخل الفردي في الدول الأعضاء بحيث لا يجب أن يكون هناك تفاوت صارخ، وكذلك الدخل الوطني الخام أو ما يعبر عنه أحياناً بحجم الاقتصاد.

- تماثل قيم النخب والمقصود هنا هو تجانس قيم ومعتقدات ومصالح وأيديولوجيات النخب المؤثرة في مجتمعات التكامل.

- التعددية ويقصد بها التعددية السياسية التي تقتضي وجود مجموعة من الأحزاب مستعدة للتداول على السلطة، والتعددية الاقتصادية التي تعني وجود مصالح وجماعات مختلفة كما أن هذه التعددية يمكن أن تمتد حتى إلى الجانب الاجتماعي.

- إدراك المساواة في توزيع الفوائد وتعني تجانس وتوحيد التصورات نحو عدالة توزيع فوائد التجربة التكاملية.

- قدرة الدول على التكيف وهذا الشرط يتمحور حول قدرة الدول الأعضاء في عملية التكامل على تغيير سلوكياتها حتى تتماشى والظروف الجديدة التي تخلقها عمليتي التكامل والتكيف.

- إدراك الظروف الخارجية وهنا يجب معرفة دور البيئة الخارجية على عملية التكامل.

- انخفاض تكاليف التكامل وهذا يتطلب ضرورة بقاء تكاليف العملية التكاملية في حدها

الأدنى خاصة في المراحل الأولى حتى لا يؤدي ذلك إلى انسحاب بعض الدول الأعضاء.

وعليه فإن الوظيفية الجديدة تختلف عن التقليدية في نظرتها للتعاون بطريقة نفعية بمعنى أن "الوظيفة تتبع المصالح"، وليس كما في حالة الوظيفية التقليدية التي تعتبر التعاون كإستراتيجية لتحقيق السلم، بمعنى: "الصيغة تتبع الوظيفة"، كما ينظر الوظيفيون الجدد إلى

الدولة كفاعل رئيسي، وأولي في الظواهر الإقليمية، بما في ذلك تلك النخب التي تؤثر في سلوك الدولة، ويقول أرنست هاس Ernest B. Haas إن دراسة التكامل الإقليمي مهمته تفسير كيف ولماذا تتوقف الدول عن أن تكون ذات سيادة بشكل كامل، كيف ولماذا تندمج وتختلط الدول مع جيرانها إلى أن تفقد الخصائص الحقيقية للسيادة على الرغم من أنها تسعى لاكتساب تقنيات جديدة لحل النزاعات فيما بينها" إن هذه العبارة تعني أن الدول توازن الخسارة الجزئية للسيادة الناتجة عن الأقلية بنوع من المكاسب الناتجة عن هذا الفعل الجماعي.

إن الوظيفيين الجدد مقتنعون بأن التكامل هو عملية ذاتية تتم بواسطة الجماعات الضاغطة، الرأي العام والتنشئة الاجتماعية الممتازة، فقد أبرز كل من هاس ولندبرغ Lindberg بطريقة أقل معيارية كيف يمكن تحقيق المصالح الوطنية من خلال الانتشار الوظيفي* والانتشار السياسي** وترقية الاهتمامات والمصالح المشتركة*** إن آثار الانتشار يمكن أن تميز من منطقي: "الهدف" و "المستوى".

- **الهدف:** حسب هاس فإن الانتشار " محصور في قرارات وأهداف مرتبطة بتحقيق أرباح إلى أقصى حد" والذي هو مرتبط مباشرة بطبيعة مصالح الفاعلين ضمن الدولة المنضوية تحت لواء عملية التكامل الإقليمي ومرتبطة كذلك بقدرة هذه الفواعل على الدفع هذه المصالح إلى الأمام.

- **المستوى:** يشير الانتشار هنا إلى "الاختراق التدريجي الضئيل من طرف المؤسسات فوق وطنية للمراكز الدنيا من صناعة القرار على المستويات الوطنية والمحلية". والنتيجة هي أن الحصيلة الإقليمية للتكامل كما يراه الوظيفيون الجدد تزود نظام تغذية استرجاعية Feedback لمختلف مالكي الأسهم المنضويين تحت الإقليم من أجل أن ترفع إلى الدرجة القصوى من أرباحهم، إن حالة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في السبعينات هي المثال التقليدي في أدبيات الوظيفة الجديدة.

يميل الوظيفيون الجدد إلى أن يكون لديهم توجه قصير المدى فيما يتعلق بالحد الأقصى Maximisation للنتائج المتحصل عليها من قبل الفاعلين المستفيدين من التكامل

* **الانتشار الوظيفي:** يعني أن التكامل بين الدول في قطاع اقتصادي واحد سيخلق بشكل سريع حوافزا قوية للتكامل في قطاعات أكثر وذلك لكي يستحوذ بالكامل على فوائد التكامل في القطاع الأصلي. فوجود اعتماد متبادل وظيفي عال بين القطاعات في اقتصاد صناعي حديث ودرجة عالية من تقسيم العمل سيخلق ضغطا أكثر من أجل تكامل أكثر عندما يتحقق التكامل في قطاع واحد

** **الانتشار السياسي (ميكانيزم التحول في الولاء الداخلي):** يصف عملية السلوك التكيفي، يعني التحول المتزايد للتوقعات، التغيير في القيم والالتزام عند المستوى الفوق وطني لمجموعات المصالح الوطنية والأحزاب السياسية في تجاوبها مع التكامل القطاعي.

*** **ترقية المصالح المشتركة:** يتم تحقيق هذا العنصر عندما تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة للوصول إلى سياسة مشتركة مع تزامن الاعتراف بضرورة الوصول إلى نوع من الأرضية المشتركة لحماية المظاهر الأخرى للاعتماد المتبادل القائم بينهم.

الإقليمي، إن هذا التوجه مرتبط بدقة بالافتراضات التي تقول إن بعض النتائج الإقليمية يمكن أن تكون غير متوقعة (الانتشار) وأن الدول والنخب الوطنية هي قادرة على تفسير العمليات التي تقود إلى نتيجة إقليمية ما، هذا يعني أن الدول ليست متأكدة من إعادة هذه النتيجة الإقليمية، ولا لديها الإرادة للمجازفة، فالوظيفية الجديدة حتى في معظم تراجعها المعقدة تتجنب "التوكيد المعياري" مما يجعل هذه الصيغة النظرية مرنة وقابلة للتطبيق على حالات إمبريقية عديدة فبعدم وضعها لفرضيات دقيقة تقدم الوظيفة الجديدة صيغة إمبريقية لحد كبير وترفض الاحتمال الذي يقول إنه يمكن تفسير التكامل الإقليمي من خلال "تعميمات شاملة".

4- المقاربة الاتصالية: تعتبر النظرية الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل يعتبر دويتش من المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي خاصة في تركيزه على التجربة التكاملية التي تمت في أوروبا الغربية، وقد تجلت مساهمة دويتش بصفة خاصة في تطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية، ويرى في عملية التكامل بأنها شعور بالجماعية، وتمائلا في المؤسسات وفي القيم وفي السلوك، وهذا التيار في دراسة التكامل، يعطي أهمية كبيرة لمتغير الاتصال في عملية التكامل والاندماج، ويرى بان التكامل على المستوى الدولي يتأثر بطريقة تحقيق الأمن بين الأطراف، وذلك وفق نموذجين: نموذج الأمن الموحد ونموذج الأمن التعددي، فنموذج الأمن الموحد حسب دويتش يتحقق وفق شروط معينة* فنموذج الأمن الموحد نجد مثاله التاريخي في تشكل الولايات المتحدة الأمريكية كاتحاد فيدرالي مشكل من الولايات الأمريكية. والنموذج التعددي يتحقق بثلاث شروط تتمثل في: اتساق وانسجام في قيم نخبة اتخاذ القرار، والقدرة على التوقع المشترك، والاستجابة المشتركة.

وفي مقابل التكامل هناك التفكك والذي يرى أنه يمكن في الحالات التالية: في حالة تزايد الالتزامات العسكرية بين الدول التي تدخل في عملية التحالف، وزيادة المشاركة من أطراف وجماعات كانت تتخذ موقفا معارضا من عملية التكامل، تزايد التركيز على الفوارق الثقافية، مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي، توجه النخب نحو الانغلاق، وعرقلة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وفشل مجموعات ونخب في التكيف مع عملية التكامل نظرا لفقدان نفوذها.

* شروط نموذج الأمن الموحد حسب كارل دويتش: -وجود انسجام في القيم المشتركة بين الأطراف، -توقع المنفعة المشتركة بين الأطراف، -زيادة القدرات الإدارية للوحدات الداخلة في التكامل، -وجود نمط حياة مشترك بين الأطراف، -نمو اقتصادي كبير يحققه الأطراف، -اتصال اجتماعي مكثف، -اتساع قاعدة النخبة، -تعبئة الأفراد في عملية التكامل من حيث أهميتها، -تعدد مجالات الاتصال،

لقد رأى كارل دوتش Karl Deutsch في الخمسينات من القرن الماضي أن التفاعل الثقافي يمكن أن يكون أكثر كثافة بشكل يسمح للإقليم أن يشكل جماعة أمنية Security Community لقد كان التعاون في شمال أوروبا في نظر دوتش المثال الحقيقي لجماعة أمنية تعددية. فرغم أن الاستراتيجيات المؤسسية المتعلقة بالتعاون الفوق وطني لم تطبق ولم يتم العمل بها، فإن الخصائص الثقافية المشتركة القوية في ذاتها لمنطقة أوروبا الشمالية سمحت للإقليم بأن يتعدى حدود الفوضى الدولية. لذلك فإننا نجد تعريف دوتش للإقليم بأنه مجموعة دول مرتبطة بشكل واسع وعلى مستوى أبعاد مختلفة. غالبا ولكن ليس دائما ما يستدل على هذا الارتباط بمؤشر وهو تدفق الاتصالات الاجتماعية الاقتصادية وهذا ما يميز مجموعة دول عن مجموعة أخرى. هذا النموذج من الترابط كثيرا ما يلاحظ في النماذج الاقتصادية و التسويات السياسية والاتصالات الاجتماعية.

- نظرية مجتمع الأمن: ينسب مفهوم مجتمع الأمن إلى كارل دويتش karl

Deutsch ثم تلاه العديد من المحللين مثل أدلر Adler وبرنت Barnet حيث قاما بتناول هذا المفهوم من منظور النظرية الإنشائية**، وذلك من أجل تحليل عمليات بناء الأمن في الأقاليم المختلفة، كذلك نجد أن العديد من المحللين قاموا باستخدام هذا المفهوم بالتكامل أيضا مع النظرية الإنشائية من أجل دراسة الأمن الإقليمي في نظم إقليمية محددة مثل آسيا وأوروبا والشرق الأوسط لـ Maltz Andan Maaz، وقد تبني فلفيو أتينا Fulvio Attina نفس المفهوم ولكن تحت مسمى الشراكة الأمنية الإقليمية، والتي يعرفها بأنها: "ترتيب أممي لإقليم دولي يستهدف التعاون بين الحكومات فيما يتعلق بالتعامل مع التهديدات الأمنية، ودعم الاستقرار وكذلك الآليات المتعلقة به مثل الاتفاقيات الأمنية الرسمية والمنظمات الدولية والاتفاقيات التنفيذية المشتركة، وعمليات الحوار متعدد الأطراف وتحالفات الاستقرار والسلام، وكذلك إجراءات بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية، وكذلك الإجراءات التي تتعامل مع البيئة الداخلية".

** النظرية الإنشائية: يهتم المنهج الإنشائي بدراسة العلاقات الاجتماعية كمطلق لكافة العلاقات الإقليمية، ومن وجهة نظر هذا المنهج، تلعب القواعد والمبادئ العامة، إلى جانب القانون، والأخلاق، والثقافة، دورا هاما في السياسة الخارجية، فمصالح الدول والوحدات الفاعلة في النظام الدولي، ليس من السهل تحديا بنائها أو شكلها، حيث إنها ناتجة عن التفاعلات بين الأنظمة القائمة، والمعايير والقواعد والثقافات الحاكمة لتلك التفاعلات، وهي عبارة عن عمليات وليست هياكل من السهل وصفها، كما أنها تحدد الأخلاق والسلوك في التفاعلات بين الدول، فقد عرفها نيكولاس أونيف Nicholas Onuf على أن النظرية الإنشائية منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية، على اختلاف أشكالها، وهي إطار نظري سعى إلى تقديم تفسير عام لما يفعله الناس، ويوضح لماذا تختلف المجتمعات؟ وكيف يتغير العالم؟ فالإنشائية تضع التصورات والرؤى، على طريق الوصول إلى تفسير مقبول للكثير من إشكاليات العلاقات الاجتماعية التي تبدو في كثير من الأحيان-غير متصلة مع بعضها البعض. ويرى Werdt أن النظرية الإنشائية نظرية هيكلية في النظام الدولي وتتمتع بالسمات التالية:- الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل،-الهيكلي المميز للنظام الدولي هو التفاعل بين أكثر من عنصر،- يتم إنشاء الوحدات الدولية، والمصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي. أنظر إلى: جهاد عودة، المرجع السابق، ص 160

وعليه يشير إلى أن مجتمع الأمن أو الشراكة الأمنية الإقليمية، هي جزء لا يتجزأ من الاتفاقيات التجارية على المستوى الإقليمي، بحيث أن كل الدول في إطار إقليم معين تدخل في إطار هذه الشراكة، وقد يكون هنالك دول خارج الإقليم أعضاء في هذه الشراكة أيضاً، كما هو الحال بالنسبة لعضوية الولايات المتحدة في العديد من التجمعات الأمنية الإقليمية مثل الآسيان والأبك والنافتا، وتتبنى هذه التجمعات الإقليمية على مجموعة من الاتفاقات الأصلية ومجموعة أخرى من الاتفاقات التنفيذية، وبالتالي فإن مفهوم الشراكة الأمنية أو مفهوم مجتمع الأمن يقوم على افتراض أساسي مؤداه أن الدول التي تدخل في عضوية إقليم ما تقوم بعقد اتفاقيات من أجل إدارة المشكلات الأمنية في حالة ما إذا كانت هذه الدول على وعي بالاعتماد المتبادل فيما بينها، وكذلك على وعي بالمشكلات الأمنية التي تتخطى الحدود القومية في إطار الإقليم التي يضمها بحيث أن هذه الاتفاقيات تتضمن استخدام موارد مختلفة بما في ذلك الموارد العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، ويتخذ الترتيب الأمني للإقليم شكل إطار مركب من المؤسسات التي تتشارك فيها دول الإقليم المختلفة.

5- نظرية البناء التوافقي: كونسوسياسيوناليزم (consociationalism) المقصود

به هو العلاقات العمودية بين الدول والجماعات هذا في شقه الأول Consociation أما في الشق الثاني من المصطلح Symbioses فيعني العلاقات النقية بين الدول، استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند ليجفارت Arend Lijphart سنة 1963 ثم أعيد توظيفه من قبل هانس دولدر Hans Doalder سنة 1974.

جاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم كل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة .

كما يشير الكونسوسياسيوناليزم إلى نموذج من المجتمعات التي تتعرض أو تتميز بانقسام عميق وهو بالتالي يمثل أداة تأملية (spéculative) لحل الخلافات ذات الطبيعة "بين عرقية" ويشكل من جهة أخرى نمطا لتكامل الدولي بناء على محاولة تطبيقه على مسار الاندماج الأوروبي، وكان ذلك موضوع الدراسة التي قام بها Paul Taylor سنة 1990 وتكمن ميزة هذه المقاربة في قدرتها على دمج تكامل إقليمي في مرحلة متقدمة ببقاء سيادات وطنية.

وتعتمد هذه المقاربة في تحقيق ذلك ليس على التركيز بتخفيف التناقضات والخلافات بين الأمم بل على محاولة بناء إطار من خلاله تستفيد الأقليات المنفصلة بدرجة معينة من الاستقلالية.

وبهذا للوحدات المشكلة من الدول والأقليات في إطار النموذج "الكونسوسياسيوناليزم" من اختبار مجهوداتها ضمن تفاعلات تعاونية هذا إلى جانب محاولة تقريب مصالحها المتنازعة بطريقة جماعية عوض الدخول في منافسة ربما كون على حساب مصالح حيوية لطرف من أطراف اللعبة سواء الدولة أو الأقليات.

قائمة المراجع:

- أحمد الراشدي، ناصيف يوسف حتي، الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية، ط1، الجزائر، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2011.
- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، لبنان، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998
- بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي. ترجمة راشد البراوي، ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964.
- جيمس اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية: ما هي الفيدرالية؟ وكيف تتجح عبر العالم؟، ترجمة مها تكلا، كندا، منتدى الانظمة الفدرالية، 2007.
- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985
- حسن أبو طالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 1996.
- سليم عشور، بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد- دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا، جامعة باتنة-1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.
- سمير عياد محمد، التكامل الدولي: (دراسة في النظريات والنماذج)، ط1، الجزائر، شركة دار الأمة، 2013.

- سورية شريف، نظريات التكامل والاندماج الدولي، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص علاقات دولية، جامعة لمين دباغين، سطيف، 2017.
- عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
- عبد المنعم سعيد، " الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، (أكتوبر 1995).
- عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ط1، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 2008
- فوزية زراولية، نظريات التكامل والاندماج، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018/2017.
- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1983.
- لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.
- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، ط1، مصر، مركز دراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
- محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 2001/09/11"، مجلة دراسات إستراتيجية، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الثالثة عشر، عدد 127، 2003.
- منى زنودة، الإقليمية والعولمة، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص نظم الحكم والإدارة الإقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011.
- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985.
- Jan Tinbergen, International economic integration, Elsevier, 1965.

– Michael Hodges, Integration theory, in Trevor Taylor, Approaches and theory in international relations, London, Longman, 1980.

– Nye Joseph S, Peace in parts: integration and conflict un regional organization, Boston, Little Brown Co., 1971.

–Jean–Jacques Roche, Théories des Relation Internationales, 2em Ed, Paris, Montchrestien, 1997